الجمهورية التونسية

كلمة تونس

خلال الدورة 29 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

باكو- أذربيجان - نوفمبر 2024

بسم الله الرحمن الرحيم،

صاحب السعادة إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان،
حضرة السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
أصحاب المعالي،
حضرات السيدات والسادة،

أود في بداية كلمتي أن أتوجه بخالص الشكر إلى جمهورية أذربيجان على حسن التنظيم والاستعدادات الممتازة لاستضافة الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. هذه اللحظة تمثل فرصة هامة لتجديد التزاماتنا الجماعية تجاه كوكبنا ومستقبل الإنسانية.

حضرات السيدات والسادة،

رغم مرور أكثر من ثلاثين عامًا على إقرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا تزال الآثار السلبية للتغير المناخي تتزايد بشكل خطير، مع تفاقم الظواهر المناخية القصوى كالفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر. هذه التحديات تهدد استقرار الدول والمجتمعات، خاصة تلك التي تعاني من هشاشة اقتصادية واجتماعية، وهو ما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات جادة ومتضافرة على المستويات كافة.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس، وعلى الرغم من أن انبعاثاتها من غازات الدفيئة لا تتجاوز 0.07% من الانبعاثات العالمية، تعاني بشكل كبير من الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد أثرت التغيرات المناخية على مواردنا الطبيعية والزراعية، وعلى

قطاعات مثل الأمن الغذائي والمائي والصحة العامة. إن بلادنا تواجه انخفاضًا في معدلات هطول الأمطار وارتفاعًا في درجات الحرارة، مما يؤثر بشكل مباشر على مواردنا المائية المحدودة وقطاع الزراعة الذي يعد عصبًا حيويًا للاقتصاد الوطني.

واستجابة لهذه التحديات، وضعت تونس استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. لقد قمنا بإطلاق مجموعة من المشاريع الوطنية التي تستهدف تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتقليص الانبعاثات، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بيئيًا. كما تعمل تونس على تعزيز القدرات المحلية في مجال الابتكار التكنولوجي المرتبط بالطاقة النظيفة وتطوير آليات فعالة للتكيف مع الظواهر المناخية القصوى.

ومع ذلك، يبقى نجاح هذه الجهود مرتبطا بالتضامن الدولي، خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل المناسب والتكنولوجيا المتطورة للدول السائرة في طور النمو. نعتقد أن تمويل المناخ يجب أن يظل في صدارة أولويات المجتمع الدولي. فالدول السائرة في طور النمو، ومنها تونس، تعتبر أن الدعم الدولي ركيزة أساسية لتنفيذ المشاريع المناخية الطموحة التي تساهم في تحقيق الأهداف العالمية للحد من الانبعاثات وضمان التأقلم مع تأثيرات التغيرات المناخية وبناء مجتمعات صامدة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف (COP29) تمثل فرصة حقيقية لتعزيز الجهود العالمية للتصدي لهذه الأزمة. يجب أن يتمحور عملنا حول اتخاذ إجراءات ملموسة تسهم في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتحقيق التحول العادل نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات، مع ضمان توفير الموارد اللازمة وخاصة التمويل المناخي المبتكر والناجع والشفاف.

نحن بحاجة إلى رؤية عالمية تتجاوز المصالح الفردية وتعمل على بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التمويل المناخي عبر تخصيص موارد كافية لصندوق المناخ الأخضر ومضاعفة الجهود لرفع التزامات الدول المتقدمة فيما يخص نقل التكنولوجيا والخبرات للدول السائرة في طور النمو. كما ندعو إلى تعزيز الجهود الجماعية لتحقيق العدالة المناخية، بحيث تتحمل الدول الصناعية الكبرى المسؤولية الأكبر في تخفيض الانبعاثات وتقديم الدعم المالي والفني للدول الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية.

في ختام كلمتي أجدد شكري لصاحب السعادة إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان لكرم الضيافة، ونجدد التزام تونس الثابت بدعم الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي، والمضي قدمًا في تنفيذ أهدافنا الوطنية الطموحة في هذا المجال، بالتعاون مع شركائنا الدوليين والإقليميين. ونتطلع إلى أن تكون مخرجات هذه الدورة خطوة حقيقية نحو تحقيق العدالة المناخية وبناء عالم أكثر استدامة وإنصافا وأمانًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.